

## تقرير

عام 1987، قام مؤسس الجمهورية الإسلامية، الإمام الخميني، بكبح جماح قائد الحرس الثوري في حينه محسن رضائي. عندما قرّر الأخير مهاجمة قافلة بحرية ترفع العلم الأميركي. وأمره بأن يجبر عملية زرم الغام، وأن يتفادى الصدام المباشر مع الولايات المتحدة. لكن هذا التوجيه الصلبي بقي أبنا لبيتته وظروفه، فتطورات الأحداث خلال الأشهر الماضية أظهرت ان طهران غير معنية بتفادي الصدام مع واشنطن، فضلاً عن ان بحرية إيران اليوم لا تشبه بحال ما كانت عليه في الثمانينيات

# القوة البحرية الإيرانية هكذا صنعت الحرب رابع أسطول في العالم

زكريا ابو سليمان
بريطاني ناقلة نفط إيرانية كانت تتوجه عبر مضيق جبل طارق إلى البحر المتوسط، واستكملت طهران هذه الرسالة يوم أمس بعرض عسكري في ميناء بندر عباس المطل على المياه الخلیجية. عرض كان جزءاً من سلسلة عروض أقامتها القوات المسلحة الإيرانية في أغلب المحافظات الإيرانية، بمناسبة مرور 39 عاماً على انطلاق شرارة الحرب الإيرانية - العراقية. القوة البحرية استعرضت بالمناسبة 200 قطعة بحرية، ما بين زوارق سريعة وغواصات بحرية، فضلاً عن المدرعات والبوراج، كما نفذت بين واشنطن وطهران، حيث يسعى الطرفان دوماً إلى استغلال أهميتها الاستراتيجية من أجل الضغط على الطرف الآخر لدفعه إلى التنازل أو التراجع عن إجراءاته ومخططاته، وقد بدا هذا الأمر جلياً عندما هدّدت إيران، العام الماضي، بوقف تصدير النفط إذا لم تستطع أن تُصدّر نفطها. رسالة التهديد الإيرانية لم تبقى في إطار التلويح الكلامي، إذ قامت القوة البحرية للحرس الثوري في صلب هذه الحرب، الأمر الذي قاد في ما بعد إلى دخول البحرية الأمريكية على خط المواجهة من أجل حماية النفط الخليجي الذي يمز إلى العالم

عبر مضيق هرمز. مستوى الأداء الإيراني في تلك المياه منطقة الخليج وسماؤها، فإن حرارة الأحداث والتطورات التي شهدها هذا المسطح المائي على مدار أيام الصيف الماضي لم تفقر بدخول فصل الخريف بأطواره وعواصفه إلى أجواء المنطقة التي لا تزال تُعد أكثر بؤر الاشتباك الأميركي - الإيراني سخونة.

على مضيق هرمز، الذي تمز عبره 40 ٪ من إمدادات النفط العالمية، هو ما جعلها محطة دائمة للتوتر بين واشنطن وطهران، حيث يسعى الطرفان دوماً إلى استغلال أهميتها الاستراتيجية من أجل الضغط على الطرف الآخر لدفعه إلى التنازل أو التراجع عن إجراءاته ومخططاته، وقد بدا هذا الأمر جلياً عندما هدّدت إيران، العام الماضي، بوقف تصدير النفط إذا لم تستطع أن تُصدّر نفطها.

رسالة التهديد الإيرانية لم تبقى في إطار التلويح الكلامي، إذ قامت القوة البحرية للحرس الثوري في صلب هذه الحرب، الأمر الذي قاد في ما بعد إلى دخول البحرية الأمريكية على خط المواجهة من أجل حماية النفط الخليجي الذي يمز إلى العالم



القوة البحرية استعرضت امس 200 قطعة بحرية مابنت زوارق سريعة وغواصات (أ ف ب)

قوات الحرس الثوري، فيما تمتد مهمة بحرية الجيش من دوريات السواحل إلى الأساطيل البحرية في المياه الدولية التي تشمل خليج عمان ومياه بحر قزوين. كما أن هذا التخطيط البحري هو المسؤول عن الأنشطة البحرية الإيرانية في المياه الدولية والتي تصل إلى المحيط الهادي والبحر المتوسط. ينضوي تحت لواء القوة البحرية 18 ألف عسكري، موزعين على 398 قلعة بحرية تمتلكها إيران، بحسب موقع «غلوب فاير-جاور» الأميركي، الذي يُشير إلى أن الأسطول البحري الإيراني يحتل المرتبة الرابعة بين أضخم الأساطيل الحربية في العالم، كذلك، يبيّن الموقع في آخر إحصاءاته أن طهران تمتلك 34 غواصة حربية، و6 فرقاطات بحرية، و3 كاسحات الغام، و3 طرادات، فضلاً عن سفن الدوريات التي يبلغ عددها 88 سفينة.

كما استطاعت إيران عام 2007 الدخول على خط الإنتاج الحربي الخاص بالمعدات البحرية. ففي أواخر هذا العام، أعلنت القوة البحرية التابعة للجيش الإيراني عن تصنيع بارجة حربية أطلقت عليها اسم «موج». كذلك، دشنت عام 2010 مدمرة حربية من صنع محلي، أطلقت عليها اسم «جمران»، وتوالفت في ما بعد بإعلانات طهران عن تمكّنها من تصنيع بوارج ومدمرات حربية، برزت من ضمنها أخيراً مدمرة «سهند»، التي وصفها صحيفة «كيهان» الأصولية بـ«الأحدث في منطقة غرب آسيا». وأعلن قائد القوة البحرية للجيش آنذاك، تورج حسيني مقدم، في معرض الإعلان عن اكتمال تصنيع «سهند» أواخر العام الماضي، أنّها ستتوجه إلى أميركا الجنوبية لتخوض أولى جولاتها في المياه الحرة بعد التصنيع.

عندئذ، القوة البحرية تشمل كذلك قطعاً برمائية بأحجام مختلفة، منها ما هو صناعة محلية ومنها ما هو مستورد، كما أنه يشمل سرباً بحرياً مكوناً من 19 طائفة و30 مروحية، إلى جانب ذلك، تمتلك البحرية الإيرانية منظومة دفاع ساحلي، يعمل فيها بحسب موقع «سيونتيك» الروسي لواء من مسلحان بأربع منصات إطلاق (من 100 إلى 300 صاروخ) من نوع «بي كي إر إن واي-2 / سيلكورم»، ولواءان آخران مسلحان بمبصات

إطلاق من نوع «بي أو بي كي إر إس-802 (من 60 إلى 100 صاروخ)، على الرغم من امتلاك إيران، بإمكاناتها الذاتية، هذا الأسطول البحري المتقدم، فإن تجربة القتال الإيراني - الأميركي على سطح المياه الخلیجية خلال الحرب العراقية - الإيرانية دفعت القوة البحرية الإيرانية إلى الاعتماد بشكل رئيسي على أسلوب القتال غير المناظر، الأمر الذي أنتج عقيدة بحرية إيرانية تستند إلى تكتيك حرب العصابات وهذا بدوره أدى إلى استنصار طهران في الزوارق السريعة المحفلة بالصواريخ والألغام البحرية، وفي هذا المجال، يقول أنتوني كورزيمان، في كتابه «إيران والخليج». البحث عن الإيرانيين للأنغام البحرية من الحرس الثوري الإيراني يملك إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم.»

تعتبر الزوارق الصغيرة التي تفوق سرعتها 100 كلم/ ساعة وسيلة فعالة للتعامل مع القطع البحرية

**تعتبر الزوارق الصغيرة التي تفوق سرعتها 100 كلم/ساعة وسيلة فعالة للتعامل مع القطم الكبيرة**

الكبيرة، إذ قدّرت تقارير غربية أن عدد هذه النوع من القوارب لدى إيران بلغ عام 2010 ثلاثة آلاف قارب. كما أشار تقرير للاستخبارات الأميركية منشور عام 2009 إلى أن الحرس الثوري يمتلك سفناً صغيرة وسريعة لديها مرونة ميدانية كبيرة في الحرب غير التقليدية. وكشف التقرير عن قيام «الحرس» في أواخر التسعينيات بشراء زوارق سريعة من شركة «فايبو بوتزي» الإيطالية

للزوارق السريعة، وأنه تعلم كيف ينتج نماذج مماثلة بنفسه. وأضاف التقرير أن السرعة القصوى لتلك الزوارق يمكن أن تصل إلى 60 أو 70 عقدة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل زوارق الحرس الثوري أسرع الزوارق البحرية في المياه الخلیجية. وتابع التقرير: «برنامج التطوير الإيراني قوًى من القدرات البحرية، ما أدى إلى زيادة ما تمتلكه البلاد من زوارق صغيرة والغام وصواريخ كروز مضادة للسفن، وطوربيدات ومعدات الدفاع الجوي.» إلى ما يقارب 300 نغم فقط.

البحرية يعود تاريخه إلى أواخر عام 1984، عندما شكّل قائد الحرس الثوري آنذاك، محسن رضائي، مجموعة مكونة من ثمانية ضباط لتطوير صناعة الألغام البحرية، حيث درس هذا الفريق هندسة بعض الغام كوريا الشمالية، بهدف إنتاج نسخة إيرانية منها. كما أن ليبيا قامت في حينه بتقديم نموذج سوفياتي حديث من الألغام البحرية، استخدمتها خليفة التصنيع الإيرانية في إجراء المقارنات. استمرت مجموعة التصنيع في عملها واختباراتها إلى أن تغلبت على معظم المشاكل التي واجهتها، وبدأت إيران إنتاج الألغام البحرية. وكان أول تصميم إيراني للألغام البحرية من نوع «صدف آ» و«صدف2 (أم 8)».

استمر برنامج التصنيع الإيراني للألغام البحرية حتى استطاعت إيران أن تمتلك تشكيلة واسعة من هذا السلاح، بينها الألغام المربوطة ذات التأثير السفلي المدمجة مغناطيسياً، والألغام الصوتية التي تنفجر بالضغط، والألغام المتحركة والألغام التي يمكن التحكم فيها من بعد، فضلاً عن الألغام المنغظتة التي تُصق بالسفن وتستخدم بواسطة قوات العملية الخاصة. وقد اتهم الجيش الأميركي الحرس الثوري باستخدام هذه الألغام في الهجوم على ناقلة النفط اليابانية في حزيران/يونيو الماضي، عندما نشر شريط فيديو يُظهر مجموعة من الأشخاص يُلقهم زورق سريع وهم ينزعون لغماً ملتصقاً بهيكل إحدى الناقلتين.

الجدير ذكره أن أخطر الألغام في ترسانة إيران البحرية هي الغام «إي إم 52» الصنخية الصنع، المخصصة لإغراق القطع الكبيرة، والتي حصلت عليها في منتصف تسعينيات القرن الماضي. خطورة هذا اللغم تكمن، بحسب كتاب كورزيمان، في في أنه يُصنع في قاع البحر، بحيث يستشعر السفينة المارّة فوقه، فيستخدم صاروخاً لضربها، كما يمكن توقيته بحيث لا يطلق إلا بعد أن يستشعر عبداً معيناً من السفن. وطبقاً للكتاب، فإن بعض التقارير تدّعي أن «إي إم 52» يستطيع العمل على عمق 110 امتار، بينما لا يتجاوز عمق مضيق هرمز 80 متراً. كما أن إغلاق المضيق بشكل كامل، وفقاً للتقديرات والاستخباراتية الأميركية، يحتاج إلى ما يقارب 300 نغم فقط.

سبق أن ألزمت نفسها - منذ شهرين - بإعلان «الهيكلية» في أيلول/سبتمبر الجاري. في النتيجة، يمكن القول إن «المسعى» الإيراني قضى بجني

**أراد عبد المهدي «معاقبة» المهندس على تصريحاته بإقالته من منصبه**

مقترح الفيّاض، على أن يكون المهندس رئيس أركان «الحشد»، وبذلك، تحفظ بغداد برؤيتها في إدارة مؤسساتها، وتحفظ طهران في الوقت نفسه وأحد من أبرز خلفائها الميدانيين في العراق، بما

«مديرية القوة الجوية»، فيما تبرز الفياض ومعه عبد المهدي من جهودهم ب«مصالحة» بين الفيّاض والمهندس، ونالبا الإعلان عن «الهيكلية»، مع ذلك، ثمة انطباع على التصريحة تلك بإقالاته من منصبه، إلا أن مصادر الأخير فيما يعتقد مراقبون عراقيون أنّ في القرار «استهدافاً لمنصب نائب رئيس الهيئة»، وسعيّاً إلى «استعادة سلطة الدولة على مختلف صنوف قواتها العسكرية في البلاد». وفي هذا السياق، تؤكد مصادر حكومية عديدة أن القرار ليس «استهدافاً» لشخص على حساب آخر، غير أن التوقيت يسبقه صدور «الأمر الديواني» 331، والذي حُسمت فيه «هيكلية

# حسم هيكلية «الحشد»: عبد المهدي ينتصر للفيّاض

بغداد - الأخبار

حسم رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، شكل الهيكل التنظيمي لـ«هيئة الحشد الشعبي»، بعد تجاذب طويل بين مقترحين: الأول لرئيس «الهيئة» فالح الفيّاض، والثاني لثانيه أبو مهدي المهندس (راجع «الأخبار»، عدد 3855). مضى حاكم بغداد بالخيار الأول، مانحاً بذلك الفيّاض «صلاحيه التعيين بالوكالة للمناصب والمديرين في الهيئة... وإلغاء جميع العناوين والمناصب التي تتعارض مع العناوين الواردة في الهيكلية المقترّ». الهيكلية الجديدة الضخمة أخذت طابعاً كلاسيكياً. بات لـ«الهيئة»

رئيس ورئيس أركان. تتبع لأول (إضافة إلى «المكتب»، و«مين السر العام») 10 مديريات لوجستية و8 قيادات قتالية تنفيذية، فيما تتبع الثاني 5 معاونيات رئيسة (أبرزها العمليات والاستخبارات) و25 مديرية و8 قيادات عملياتية في محافظات البلاد المختلفة، باستثناء الجنوبية منها. إنضاج هذه الهيكلية استغرق وقتاً كبيراً وتطلّب مناقشات مطوّلة داخل المؤسسة العسكرية، على رغم إشارة «الأمر الديواني 237»، الصادر عن عبد المهدي مطلع تموز/ يوليو الماضي، إلى عزم رئاسة الوزراء على حسم الهيكلية في الأسابيع اللاحقة، ومن ثمّ تأكيد الفيّاض، وفي مؤتمر

صحافي أواخر الشهر عينه، أن الهيكل المرتقب سيكون «منجزاً» خلال أسابيع فقط. في الواقع، اشتغل فريقا الفيّاض والمهندس، طوال الأشهر الة الماضية، على صياغة «مقترحات الهيكل التنظيمي»، ورفعها لاحقاً إلى عبد المهدي لإقرارها. «الأخبار» سبق أن ذكرت أن لجنة مؤلفة من الفيّاض والمهندس ومدير مكتب عبد المهدي، محمد الهاشمي، ناقشت المقترحين المقدّمين، في ظلّ توتر تصاعد منذ شباط/فبراير الفائت بين صاحبيهما، وبلغ ذروته مع التضارب في تشخيص الغارات الأخيرة التي استهدفت العراق؛ إذ حصل اتفاق بينهما بوجي بـ«سلسلة عملها»، مصدراً قراراً بتأسيس